تقديم

العالم العربي : هل يصبح منطقة الدولة الفاشلة؟

ظاهرة عدم الاستقرار أو الفوضى أو ربما الحروب الأهلية وأحياناً الطائفية والمذهبية تكاد تتحول إلى ما يشبه الأمراض المتوطنة في منطقة من أخطر وأهم مناطق العالم وأكثرها ثراءً في موارد الطاقة، لكنها أفقرها في تنمية مواردها البشرية بمعايير ومقاييس الأهداف التنموية للألفية الثالثة (مستوى الفقر-والصحة والبطالة-الأمية- والمرأة- الطفولة والتعليم) تلك هي منطقة الشرق الأوسط.

هذه المنطقة تكاد تدخل الآن مرحلة الزلازل والبراكين النشطة التي لا تكاد تخمد في بقعة حتى يشتد سعيرها في بقعة أخرى، قد تكون سوريا مرة، ثم تنتقل إلى ليبيا مرة أخرى، واليمن مرة ثالثة والعراق مرة رابعة ومن قبلها جنوب السودان والصومال، أو ما يُسمى في علم الجغرافيا-السياسية من مناطق القلب إلى مناطق الهوامش والأطراف.

السؤال الأول، وهو ما هي تلك الدول الفاشلة، ولماذا يُطلق عليها هذا المصطلح، وهل هذا الفشل يكون في «الدرجة» فحسب أي درجة الابتعاد عن مدى الاستقرار والنجاح في الأداء بوظائف الدولة؟ أم أنه ثمة مواصفات أخرى لتلك الدولة الفاشلة ؟

يُمكن بداية القول أن الدولة تكون «فاشلة» لو أنها عجزت عن التصدى للأخطار والتحديات المسلحة التي تتجه إلى فرض السيطرة على جزء كبير من أرض الدولة وممارسة ألوان الفوضى على ذلك الجزء، وبعبارة أخرى، تصبح الدولة «فاشلة» لو أنها افتقرت إلى القدرة على فرض النظام العام أو فقدت السيطرة

بحيث انتزعتها منها الميليشيات المحلية و «أشباه الدولة» من الخصوم بحيث أضحت تتحكم في جزء كبير من إقليم الدولة وأراضيها.

فشل الدولة يصل إلى أبعد مدى من الخطورة ومن الفداحة حين تتفكك السلطات المركزية وتنهار في العاصمة وحين تتنازع الميليشيات المتحاربة السلطة في قلب المركز ذاته.

ومنذ حل ما أطلق عليه «الربيع العربي» بمنطقة الشرق الأوسط، تنامت ظاهرة الدول الفاشلة واحدةً تلو الأخرى بحيث أصبحت تشكل تهديداً على استقرارها وأمنها وشعوبها ومستقبلها. ومن أهم ظواهر وأعراض هذا الفشل نشوب الحروب الأهلية التي يزداد عددها وتتسع دوائرها يوماً بعد يوم خاصة في المشرق العربي وشمال إفريقيا (سوريا-العراق-ليبيا، ثم اليمن جنوب شبه الجزيرة العربية) وهل كلها دول «فاشلة» أو في الطريق للفشل التام، وهي تحيط بالدائرة الأخطر والأهم، وهي مصر، بحيث تضيق الدائرة وتقترب من «القلب» أو «المركز» درجة بعد درجة حتى تحكم الخناق والحصار على دائرة «القلب» – مصر – وهي تتوهم أن تصل إلى اللحظة التي يتوقف هذا القلب عن الخفقان وتتحول مصر حماها الله ورعاها إلى دولة فاشلة شأن مسلسل الدول الفاشلة في المشرق العربي وشمال إفريقيا. وقد توقع وتنبأ باحثان أمريكيان منذ عام ٢٠٠٣ بأن مصر قد تتحول يوماً إلى دولة «فاشلة» (الباحثان هما «روث بيتلر» و«سيندى جيب» في دراستهما بعنوان «مصر كدولة فاشلة») وتأثيرها على الأمن القومى الأمريكي، وهى دراسة أعدها في معهد دراسات الأمن القومى للقوات الجوية الأمريكية – «أكاديمية القوات الجوية» في يوليو ٢٠٠٣، ويركز الباحثان في المقام الأول على ظاهرة نمو التيارات الدينية في ظل أيديولوجية وسيطرة الإخوان المسلمين (بعد تولى الحكم بعد عشر سنوات من إعداد هذه الدراسة) بحيث ينتهى الأمر إلى حالة من التطرف الديني يُمكن هذا التيار (مؤقتاً) من التحكم والسيطرة وتغيير توجهات السياسة الخارجية إلى أن تخسر مصر حلفاءها الاستراتيجيين، وأولها دول الخليج العربي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتدخل مصر

عندئذ في حالة من الفوضى السياسية الداخلية (كما يقول البحث) وهو ما حدث فعلاً من سيناريوهات متوقعة وكما لو كانت مكتوبة سلفاً، وذلك عندما يكون الرئيس الأسبق مبارك قد وصل إلى نقطة مفترق الطرق ليختار بين السير في «الطريق الديمقراطي» أو أن تقع مصر في هاوية «التطرف والهوس الديني»، وقد خلُص الباحثان إلى أن عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر هو عالم تسوده «حرب الأفكار» وهي حرب أكثر شراسة من الحروب والحملات العسكرية (في العراق وسوريا واليمن) أو الحرب على الإرهاب والتطرف وهو البديل الوحيد أو كما يقول الباحثان هما «الدواء والترياق» لداء التطرف الإسلامي وداء السياسات السلطوية والتسلطية في آن واحد، والحرب ضد الإرهاب هي في التحليل الأخير «حرب الأفكار» أو «حرب مبادئ» وتلك ضرورة حتمية تفرضها اعتبارات الأمن القومي لإنقاذ دول المنطقة من التحول إلى دول فاشلة.

من أهم المحركات والدوافع لانتشار ظاهرة الدول الفاشلة في الشرق الأوسط ذلك الاختراق المتواصل لحركة «الجماعات الجهادية» التي تمارس العنف المسلح وهي لا تستهدف فشل الدول الشرق أوسطية المشار إليها فحسب، بل فشل النظام الموروث منذ الحرب العالمية الثانية والذي أخذت به الأمم المتحدة وتراه تلك الجماعات أنه نظام يدين بالولاء للنظام الدولي «الكافر» التابع للولايات المتحدة ولأوروبا، ويتعين أن يحل محله نظام مختلف لا يعترف بقدسية الحدود ولا استقلالية الدول ولا هوية الشعوب.

وعلى كل حال فإن كل تأثير سلبي ينال من قدرات وإمكانيات الدول لمواجهة تلك التحديات قد ينتهي بها إلى السقوط في الحرب الأهلية لأن حركة الجماعات الجهادية من شأنها أن تفتح السبل أمام قوى التمرد لكي تستقطب الشباب وتجتذب الأموال من بعض الدول الموفورة الثراء ومن أنصارها من الجماعات الأخرى التي تسمى «باللا دول» non-state actors ، الأمر الذي يؤدى في كل الأحوال إلى اتساع ظاهرة الدول الفاشلة في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

النظام السياسي العربي كما يرصد ويراقب المحللون يكاد يهتز بشدة وربما انهارت أجزاء كثيرة منه ليتحول من سيء إلى أسوأ على نحو ما نشهد من كوارث في اليمن ومن انهيار في ليبيا، وتشخيص المشكلة لا يكمن في البحث عن المسئول، هل هي سياسة إدارة «أوباما» من عدم الحسم واختيار البدائل الصحيحة، أم أن سياسة التدخل الأمريكي هي التي أدت من قبل إلى الكوارث في العراق، وكذلك سياسة الناتو من التدخل في ليبيا وإن كانت قد ساعدت على سقوط القذافي، فهي لم تضع تصوراً عملياً لمرحلة ما بعد القذافي والواضح أنه ليس ثمة «حل أمريكي» للكوارث في الشرق الأوسط حتى لو سلمنا أن الولايات المتحدة هي الدولة الأقوى ذات المصالح الاستراتيجية، لكن لابد من التسليم أن الولايات المتحدة ليس لها كامل السيطرة وكذلك ليس لغيرها أيضاً السيطرة على ما يُوصف «بالقوى التاريخية» التي تدفع المنطقة دفعاً في طريق عدم الاستقرار لسنوات قادمة.

لكن الضرورات هي التي تفرض الحفاظ على بقاء النظام الدولي المتوارث بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يُحتم العمل الجماعي للسيطرة على ظاهرة عدم الاستقرار قدر المستطاع لحماية النظام والدفاع عن الشعوب والحيلولة دون نشوب حروب إقليمية والسيطرة على الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية، تطبيق سياسة منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، منع النشاط الإرهابي. لكن السؤال المطروح يظل هو بماذا نُفسر ظاهرة الفوضى وزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ؟

لعل أولى الإجابات تكمن أولاً في انهيار سلطة الدولة ثم تآكل الحدود ومن قبل ذلك انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

أما هياكل الدولة ومؤسساتها في كل من ليبيا واليمن، فلم يعد لها عملياً وجود إذ ينطبق عليها وصف دول «منهارة» بأكثر مما يقال عنها مجرد دولة «فاشلة»، ولعل ما ضاعف من ظاهرة (الانهيار) لا مجرد الفشل، بل هي ظاهرة الانقسام بين مذهبي السنة والشيعة في العراق، فإن لم تكن بالظاهرة الجديدة تماماً، (فهي قد بدأت من القرن السابع الميلادي).

لكن التدهور والانهيار في الدولة تسارع بشكل أوضح بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ بدخول عامل الدين في الصراع بين سنة العراق وشيعة إيران (الحرب الإيرانية/ العراقية ثم حرب الولايات المتحدة ضد صدام حسين بعد عام ٢٠٠٣ التي أعادت السيطرة للأغلبية الشيعية وهو الأمر الذي أدى (في سلسلة الفعل ورد الفعل) إلى ظهور جماعات سُنية متطرفة مثل «القاعدة» في العراق، ثم ظاهرة الحكومة الإسلامية أو الدولة الإسلامية (داعش) في عام ٢٠١٤، وهي كلها مؤشرات على انهيار سلطة الدولة وتفاقم ظاهرة الطائفية.

وما نرصده حالياً من صراعات يتمثل في ائتلافات سنية في الصراعات المسلحة في سوريا والعراق وفي اليمن، وهي ليست بهدف تحقيق السلام في أي منها، بل في التصدى لإيران ولن يحتمل العالم السُنى تدخلات شيعية وهى تمثل في تقديراته خطراً شيعياً داهماً.

والنظام السياسي في مصر إذا يرفض الطائفية والانقسامات المذهبية، يرفض القوة التي تحرك هذه التقسيمات وينظر إلى جماعة الإخوان المُسلمين (رغم أنها قوى سُنية من هذا المنظور) لكنها تقوم على أساس التطرف والتفرقة والتحيز لدول تحاول فرض السيطرة الإقليمية تحقيقاً لمصالحها الذاتية وارتباطاتها العالمية.

أما مصدر التهديد والخطر الذي لم يزل يدفع بالمنطقة تجاه المزيد من الفوضى والاضطراب فهو انحسار آفاق ومستقبل السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشرق الأوسط بعد مرور عشرين عام من الجمود والحركة الدائرية دون أي تقدم (بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١) وتدشين عملية مفاوضات السلام، حتى أن حل الدولتين بعد سياسة الاستيطان والتهويد خاصة في حكومات نتنياهو والليكود اليمينية المتطرفة أصحبت أبعد ما تكون من أي وقت مضى (يعيش حالياً حوالي ثلث مليون إسرائيلي في الضفة الغربية وهو ما يحول دون أى تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية ويجعل من ذلك أمراً شبه مستحيل، وكذلك المزيد من التعقيد لأزمة القدس الشرقية.

هذه التعقيدات الخطيرة في القضية الفلسطينية تطرح احتمالاً أشد خطورة وهو انهيار السلطة الفلسطينية ذاتها لفقدان الرئيس محمود عباس مصداقيته في تحقيق السلام المنشود عن طريق التفاوض، وانتصار المدرسة الداعمة للعنف المسلح والرفض لأي مفاوضات، ومن ثم احتمال إعادة احتلال الضفة الغربية بالكامل، وهو ما يغذى التطرف العربي في المنطقة ويزيد من تيار العنف والفوضى في الشرق الأوسط كله.

إزاء كل هذه المخاطر والتهديدات لأمن المنطقة واستقرارها، فما العمل وكيف ؟

يكاد المحللون اليوم يجمعون على أن الخطر الداهم على استقرار الشرق الأوسط هو تهديدات ما يسمى «بالدولة الإسلامية» التي تكتسب أرضاً أوسع يوماً بعد يوم في سوريا وفي العراق، والآن في ليبيا، في مواقعها العسكرية ومواردها النفطية ومدنها المختلفة، وثمة من يروج لحتمية سياسة التدخل السريع لإنقاذ المنطقة من هذا المصير، لكن هناك من يرى كذلك أن التدخل أشد خطورة وتكلفة وقد يؤدى إلى عواقب مجهولة، وأن إزاحة بشار الأسد مثلاً قد تفتح الباب لمزيد من الفوضى والانهيار التام في الدولة السورية (مثال تدخل الولايات المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ وما آلت إليه العراق بعد ذلك فكانت النتيجة كارثية، وتدخلت في ليبيا وإن لم تحتلها لكنها أطلقت القوى القبلية والانقسام والتفتيت لمفاصل الدول... فما العمل إذن ؟

ليس ثمة حل سياسي سهل وجاهز للتطبيق، فالمنطقة كلها تجتاز تغيرات جذرية ليس في مقدور دولة واحدة أو عدة الدول التحكم فيها، والحدود الدنيا للحفاظ على الضرورات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط، كما سبق القول هي الحيلولة دون نشوب حرب إقليمية، والحفاظ على الممرات البحرية (ممر باب المندب–ممر مضيق هرمز، وقناة السويس)، ثم الاحتفاظ بالقدرات الدفاعية للدول العربية الضامنة لأمن الخليج، والحيلولة دون حصول إيران على سلاح نووى (بعد الاتفاق مع الولايات المتحدة على برنامجها النووي) والأهم من هذا

كله الوقوف بقوة أمام تحول المنطقة كلها إلى ساحات للإرهاب. أما من وجهة نظر أمريكية وغربية استراتيجية فهي الحفاظ على بقاء إسرائيل ووجودها، وإن استطاعت، التوصل لحل الدولتين في مفاوضات فلسطينية-إسرائيلية، وهو ما سيساعد على الحيلولة دون اندلاع صراع فلسطيني-إسرائيلي، وبدون العمل بكل الطاقات المتاحة لتحقيق بعض أو كل هذه الأولويات فإن الاضطراب قد يسود الشرق الأوسط لسنوات قادمة، على أن المهام المنوطة بالسياسة الخارجية المصرية الآن وفي المستقبل المنظور هي الحد من الخسائر المباشرة وتجنب الأخطاء التكتيكية، وإن استطاعت، تحقيق قدر معقول من التوازن الذي تستعيد به منطقة الشرق الأوسط استقرارها وأمنها وتنمية مواردها وتحقيق ازدهارها.

ولعل دائرة الجوار القريب المحيط بمصر غرباً وشرقاً وشمالاً، وباتجاه الجنوب الشرقي (ليبيا – سيناء-سوريا-اليمن وصولاً إلى العراق أقصى الشرق العربي) هذه الدائرة أشبه ما تكون بكرة اللهب التي تتدحرج وتُشعل في طريقها الأخضر واليابس بفعل قوى الشر أو دائرة الشر على نحو ما نرى بادئ ذي بدء غرب مصر في ليبيا في الموقف الحاضر، وجهد السياسة الخارجية المصرية أكثر ما يكون كثافة وحضوراً في هذا الجزء لتحطيم هذه الدائرة الشريرة التي تهدد الأمن القومي في مصر، وتهدد أمن المنطقة كلها.

ولقد اجتمعت القوى الكبرى الفاعلة على الساحة الدولية في ١٠ يونيو وهي الصين وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد الروسي وأسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة للاتحاد الأوروبي في مدينة برلين، مقر اجتماع الدول الصناعية الكبرى مع ممثلي الشعب الليبي لإدارة حوار سياسي تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة ممثلها «برناردينو ليون» ووزير خارجية ألمانيا لمحاولة استعادة السلام والاستقرار والازدهار في ليبيا على الرغم من أن ليبيا تواجه الآن أخطاراً تهدد سيادتها ووحدة أراضيها، وإذ حاولت هذه القوى تشخيص الأوضاع الراهنة في ليبيا، فقد قدرت أنها لم تزل تعاني من الصراعات المسلحة التي تؤدي إلى

معاناة سكانها واتساع دائرة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان ونزوح أعداد كبيرة من السكان واستنزاف مواردها والانهيار الوشيك للأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا ثم تحولها بالضرورة إلى دولة ينطبق عليها وصف الدولة الفاشلة بامتياز.

أما الجماعات الإرهابية، طبقاً لما حدده مجلس الأمن الدولي، فهي تسعى لأن تغرس جذورها في ليبيا بعد تقسيم أراضيها وتهدد أمنها وأمن المنطقة كلها من حولها، وعلى رأسها مصر الدولة الأقرب جغرافياً بالإضافة إلى تونس ثم الجزائر وصولاً إلى دول الداخل الإفريقي مثل مالي والنيجر وتشاد، ومن الضروري أن نستذكر نوعية الدول المشتركة في الاجتماع الدولي المشار إليه في برلين يوم ٢٠١٥/٦/١٠ فهي دول كبرى قد تتعرض لآثار غير مباشرة أمنية واقتصادية، لكن دولاً متوسطية قريبة ومجاورة مثل إيطاليا وأسبانيا وفرنسا، سوف تتضرر ضرراً بالغاً بفعل الآثار الديمغرافية المترتبة عن انهيار أو فشل ليبيا بفعل الهجرة غير الشرعية إلى شواطئها مهما كانت سياسات الوقاية والحصار لمنع تدفقات الهجرة الضاغطة من شمال إفريقيا ومن دول تُعرف باسم دول الساحل وجنوب الصحراء.

وفي مواجهة هذه المخاطر كلها، تكثف الدبلوماسية المصرية من جهودها للتقليل من الآثار الفادحة لتقسيم ليبيا، بالعمل على جمع حكامها وقبائلها وحكمائها وتوحيد صفوفهم من أجل تحقيق حكومة وفاق وطني مع التأكيد على الالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدة أراضيها والارتكاز إلى «شراكة» بين كل المناطق الليبية ودعم «العملية السياسية» من خلال سياسة الحوار السياسي من أجل وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى وإطلاق سراح السجناء وعودة النازحين في إطار شامل يلبي حاجات كل الأطراف واتخاذ التدابير ضد كافة التهديدات للسلام والاستقرار في ليبيا.

أن النظرة التحليلية للواقع الليبي الآن تكشف عن أن ما يُقال عنها (الجماعات الجهادية) من أتباع الدولة الإسلامية وأنصارها قد بدأت تفرض سيطرتها على أهم المدن وهي سرت ومصراتة، والمطارت العسكرية ومخازن السلاح وفرص حالة من الفوضى التي دفعت بالآلاف للهروب إلى دول أوروبا. هذه «الدولة المسماة

بالإسلامية» توسع من مناطق نفوذها وتسعى لإعلان ما يُسمى «بالخليفة» أبو بكر البغدادي فى أقاليم برقة وطرابلس ولايات خاضعة لتلك الخلافة، وذلك في إطار استراتيجية للتوسع تتجاوز ليبيا إلى دول شمال إفريقيا.

وترى هذه الاستراتيجية أن ليبيا هي بوابة «الدولة الإسلامية» فهي تطل على البحر المتوسط وعلى الصحراء الكبرى وما وراءها وتطل على مصر والسودان والنيجر وتجاور تونس والجزائر كما سبق القول، فهي نقطة ارتكاز وانطلاق في التقديرات الاستراتيجية العليا لدولة الإمارة الإسلامية (داعش)، وهي كذلك تهيئ قاعدة نموذجية لشن المزيد من الهجوم على الجوار القريب (مصر بصفة خاصة).

والأوضاع الفوضوية الآن في ليبيا مثالية لتنازع سلطتين للحكم في مناطق الشرق والبرلمان الشرعي المنتخب، وحكومة طرابلس التي تسيطر على موارد الطاقة ومخازن السلاح والسيطرة على الميناء والمطار والقاعدة الجوية وأهم مؤسسات الدولة منذ فبراير الماضي والسيطرة على الشبكة الضخمة للمياه للمدن الليبية.

وتكمن الخطورة في ليبيا في ظاهرة الانقسام تلك إلى كيانين، كيان يمثل حكومة ذات اتجاه يوصف بأنه إسلامي في طرابلس، ثم سلطة موالية للجنرال «حفتر» في مدينة طبرق، وعموماً فإن الكيانين معاً يقعان على خلفية ظهير صحراوي شاسع يتيح حرية الحركة دون عائق للجماعات المسلحة وفرض حالة الفوضى. وإذا كانت مصر كقوة عسكرية ضاربة قد تحركت لتوجيه ضربات جوية ناجحة بعد أن تعرض مواطنوها المسيحيون في ليبيا لعمليات وحشية من الذبح على يد المتطرفين من تلك الجماعات (الإسلامية) وتدخلت مرة ثانية بوسائل استخباراتية متقدمة لإنقاذ مواطنين أفارقة أشقاء، فإنها بذلك تكون قد بعثت برسائل واضحة أن المساس بأمن المواطن المصري وأمن الوطن المصري خط أحمر يحرق كل من يحاول عبوره من الجماعات المتطرفة وبرغم ذلك فإنه لا يمكن واقعياً التقليل من قوة تلك الجماعات من حيث العدد أو من حيث التسليح فهم يمثلون تهديداً مباشراً للأمن المصرى القومي (يقدر عددهم في بعض الدوائر بـ ٤٠ ألف مقاتل منتشرون في أرجاء ليبيا).

وسوف تظل المواجهات مستمرة لحصار هذا الخطر الداهم حتى يتم القضاء عليه وحصاره وحتى يتحقق ما ينشده المجتمع الدولي من التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس «التوافق» والوحدة ورفض الإرهاب والتطرف.

أما اليمن مفتاح السيطرة على جنوب البحر الأحمر، والمدخل للتجارة العالمية عبر باب المندب من شمال أوروبا أو آسيا إلى دول الشمال ودول الجنوب، فهي كذلك وقعت في مستنقع الفوضى والحرب الأهلية التي يحكمها صراع القبائل، شمال اليمن وجنوبه، ومذاهبه بين شافعية (وشوافع) وزيود أتباع المذهب الزيدي وهم وإن كان فرعاً من فروع الشيعة لكنهم يتعايشون مع أهل السنة منذ قرون ودون صدام أو تناحر كبير، لكن الأطماع الإيرانية القادمة من الدولة الفارسية على الخليج العربي إلى جنوب شبه الجزيرة جعلت من ثورة شعب اليمن على حاكمه «على عبد الله صالح» حصان طراودة للتدخل تحت عباءة الحوثيين أتباع عبد الملك الحوثى الذي تشيع مع قبائل شمال اليمن واتسع نفوذه يوماً بعد يوم حتى أغرق اليمن كلها في خضم صراع قبلي/ مذهبى وطائفي عقيم، ولا شك أن هذا الصراع المركب حوّل اليمن ذات الموقع الاستراتيجي الفريد إلى دولة «فاشلة» منهارة بعد سيطرة الحوثيين وأتباعهم على العاصمة صنعاء وعلى الأماكن الاستراتيجية الحاكمة في اليمن الجنوبي وميناء عدن والإطلالة على هذا الخليج الذي يسيطر على حركة الملاحة البحرية الآتية من آسيا والمتجهة إلى أوروبا والعكس.

والخطير أن الحوثيين، من أتباع المذهب الشيعي المدعوم مالياً ومادياً من إيران ليسوا هم وحدهم الذين يهددون أمن اليمن، بل يشاركهم المتشددون التابعون لتنظيم «القاعدة» بعد أن ازداد واتسع نطاق المواجهة بين أنصار الحوثيين وأنصار القاعدة جنوب اليمن، خاصة في مدينة «إب» وليس ثمة ما يبعث على الدهشة حين يقول المحللون أن اليمن سرعان ما تلحق بقائمة الدول الفاشلة.

على أن السياسية المصرية تقوم بالتنسيق مع السياسة السعودية التي كانت قد أخذت منذ بداية الصراع العربي-الإيراني في اليمن بالخيار العسكري لدحر

الحوثيين وحصار أخطارهم، وقد تحقق لها جزء كبير من ذلك، ولكن الواقع لم يزل يقول أن القدرة على تحقيق النصر الكامل غير مطروح وإن أرسلت إشارات إلى الساسة الإيرانيين بأنهم تجاوزا خطوطاً حمراء بالدخول في قلب المصالح العربية والإضرار بالأمن القومي العربي.

وفي كل الأحوال، فالدول الغربية الكبرى لم تزل تتطلع إلى أن تتوصل الأطراف المتصارعة إلى «اتفاق تفاوضي» وقد دعت فرنسا لذلك لعقد مؤتمر في بروكسل في أكتوبر ٢٠١٥ من أجل تحقيق «عدالة انتقالية» تحقق مناخاً سياسياً ملائماً لتنفيذ نتائج يتمخض عن حوار سياسي وإجراء استفتاء حول دستور جديد، وإن كان الحل لهذه الأزمة لن يأتي من فرنسا أو غيرها بل عبر اليمنيين أنفسهم، بقلب صفحات الماضي وفتح صفحة جديدة من العمل السياسي المشترك ودون إقصاء لأي طرف مع تعويض المتضررين من كل الأحداث الماضية.

والراصد لأحداث اليوم، وإن رأي حجم الكارثة الإنسانية في اليمن، يدرك على الفور أن الانتصار مهما كان وشيكاً لأي طرف، للحوثيين مثلاً أو حتى لإيران، فهو انتصار قد لا يساوى التكلفة بعد تدمير كل مؤسسات الدولة ونزوح الملايين من اليمنيين، وإن كان يجب القول من الآن أن الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذا الصراع الممتد وعلى رأسها السعودية ومصر الحليف الداعم للحلين السياسي والعسكري والدعوة للدفاع عن الأمن القومي للوطن العربي كله، قد تأهبت من اليوم الأول لصراع طويل ومرير ممتد ينهك الجميع ويستنزف الموارد والطاقات ولا تساوى فيه النتائج التكاليف المادية والبشرية، وسوف يأتي اليوم مهما طال انتظاره الذي يجلس فيه كل أطراف هذا الصراع، يمنيون، حكومة شرعية، وحوثيون، وقادة سعوديون، ومصريون، وزعماء خليجيون، ودول كبرى ذات مصالح استراتيجية عليا في منطقة شبه الجزيرة العربية إلى طاولة المفاوضات للتوصل إلى حل سياسي ينقذ اليمن والمنطقة كلها، فُحكم اليمن ليس بالأمر السهل تاريخياً، وقبائل اليمن ليست ممن يسهل انقياده لرأي حاكم، واليمن ذاتها بحاجة إلى الدعم والمال والتنمية حتى لا تتحول إلى مستنقع جديد يضاف إلى مستنقع الدول الفاشلة في المنطقة.

ومنذ أكثر من قرن مضى وصلت جيوش مصر في عهد محمد على باشا وبقيادة أبنه إبراهيم باشا إلى حدود مصر مع الدولة العثمانية وعندئذ أدرك كل صاحب رؤية استراتيجية وتاريخية أن حدود الأمن القومي المصري تقف عند حدود مصر التي تمتد حتى الحدود بين سوريا وتركيا الحالية، هكذا تمثل سوريا مهما كان نظام الحكم فيها بالنسبة لمصر خطاً أحمر تحاول تحت مختلف المسميات أن تخرج بصيغة تحقق من خلالها تطلعات الشعب في أن يمتلك قراره ومصيره بيده، وأن تنقذه من براثن حكم استبدادي يمارسه حاكم أطلق كل ألوان التعذيب والقتل والدمار ضد شعبه وأرضه، لكن القيادة المصرية في واقعية وتوازن وفي التزام بالمبادئ والمواثيق ارتأت أن دعم إرادة الشعب السوري هي الأولى بالمساعدة لا دعم النظم ولا دعم الحكام، وذلك كله من خلال الاستقبال والحوار مع ممثلي القوى المعارضة المعتدلة، وأدارته بفعالية وفي إطار مؤتمراتها في القاهرة تنفيذاً لاتفاق يسمى باتفاق «جنيف ١» الذي تحدد أطر الحل السياسي الواقعي للأزمة السورية المركبة.

سوريا هي البوابة الشمالية للأمن القومي المصري، الدولة الشريكة في حرب أكتوبر ١٩٧٣، والمواجهة مع إسرائيل (والتي قيل عنها أنه لا حرب بدون مصر، ولا سلام بدون سوريا) تطرح أكثر من أي حالة أخرى نموذجاً لفشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ونموذجاً للتدخلات الإيرانية لدعم حكم بشار الأسد ودعم حزب الله في لبنان والسكوت على المذابح وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والسكوت عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين المشروعة في تطبيق فج لسياسة المعايير المزدوجة.

بيد أن الإشكالية أو المعضلة لصانع السياسة العربية، مصرياً كان أو خليجياً، مع كل الدعم لإرادة الشعب السورى، ورفض انتهاك حقوقه، أنه في حالة إزاحة الحاكم بشار الأسد، فإن الأقلية العلوية سوف تقاوم بشراسة كل الأوضاع التي قد يسفر عنها الوضع الجديد، كما أن السيطرة قد تنقل إلى «قوى الإسلاميين» المرتبطين بالقاعدة وليس لدى الولايات المتحدة ولا أوروبا وربما ليس لدى القوى العربية القومية في الوقت الراهن على الأقل تصور محدد وواضح المعالم لما بعد سقوط بشار الأسد

باستثناء الرؤى العامة التي تطرحها قوى المعارضة السورية المعتدلة والتي لم توضع بعد على المحك، فقد ينبئ الوضع الراهن في سوريا أنه ثمة تغيرات بازغة في موازين القوى الداخلية فيما بين نظام الأسد وبين المحور الشيعي المساند من ناحية وبين الجماعات المتمردة ومعظمها ينتمي إلى المعسكر السُنى من ناحية أخرى، وتشير المعارك الدائرة بينهما إلى احتمال ظهور بعض السيناريوهات بالنسبة لمستقبل سوريا.

والموقف الراهن يكشف عن وجود أربعة جبهات وأربعة جيوش، الأولى هي قوى المتمردين المعارضة لنظام بشار الأسد، وتواجه قوى التمرد القوات الداعمة للنظام، ومن بينها القوات السورية المفككة، وقوات «القدس» الإيرانية، ثم مقاتلون تابعون لحزب الله (حوالي ٥ آلاف منها من يقاتل على الأراضي السورية ذاتها) ثم الآلاف من المتطوعين الذين دخلوا سوريا وانضموا إلى الميليشيات الشيعية وتشمل الجبهات، الجبهة الشرقية، وهي القوة الرئيسية التي تضم قوات «الدولة الإسلامية» التي استكملت السيطرة على شرقي سوريا والمعابر الحدودية بين سوريا والعراق، ثم الجبهة الشمالية حول مدينة «حلب» وأهمها تنظيم المتمردين من «جبهة النصرة» وهي نوع من الإطار أو المظلة التي تسمى «بجيش الفتح» من القوات الإسلامية في محافظة «إدلب»، والجبهة الوسطى التي تمتد على الطريق الساحلي دمشق–حماه–حمص، وقوة التمرد الرئيسية الأخرى وهي «جبهة النصرة» التي تقاتل ضد حزب الله، ثم الجبهة الجنوبية وهي المنطقة بين دمشق ودرعا في الجنوب والسويداء في الشرق والقنيطرة في الغرب.

وفي إطار تغيير موازين القوى، نرصد اتجاهاً نحو توحيد قوات المتمردين بدعم من الدول السُنية، بهدف تفكيك الخطط الإيرانية وخطط حزب الله بعد أن كانت الموازين حتى عهد قريب تميل لصالح هذا المحور.

إلا أن التقديرات أصبحت تميل الآن إلى أن نظام بشار الأسد قد وصل إلى نقطة اللاعودة خاصة وأن القوات الداعمة له أصبحت تواجه صعوبات جمة في التصدي

للهجوم المكثف من قوى المتمردين، ففي الوقت الذي تحاول إيران وحزب الله الحيلولة دون سقوط دمشق وحتى لو استطاع بشار الأسد الاحتفاظ بالسيطرة على دمشق فهو في حقيقة الأمر لا يسيطر إلا على ربع الأراضي السورية وأصبح غير قادر على استعادة الحدود المعروفة لسوريا واستعاض عنها بالحدود الواقعة على أنقاض بلاده سوريا.

هذا التوحيد للقوى المعارضة لنظام بشار الأسد قد أحدث تغيراً واضحاً في موازين القوى من الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وفي ضوء هذه المستجدات فأنه من أولى مهام صانع السياسة العربية أن يعمل على أن يدرأ خطر انتشار أي نفوذ لإيران من ناحية أو القوى الإسلامية المتطرفة من ناحية أخرى، أو إلى انتشار جماعات المقاتلين المتطوعين الذين دخلوا سوريا بالمئات من كل مكان للتحالف مع هذا الطرف أو ذاك، وانتشارهم له أثاره المدمرة في باقي أرجاء الوطن العربي، سواء لبنان الملاصقة أم الأردن أو مصر عبر صحراء سيناء التي تحاول مصر جاهدة أن تُحبط محاولات الإرهابيين تحويلها إلى أرض مستباحة لقوى التطرف وما يُسمى «بالإمارة» أو «الخلافة»أو مرتكزاً لتنظيم «القاعدة» التي تتسلل من خلالها إلى الحدود المصرية ومدنها وقراها وتلتقي بأمثالها من المقاتلين الذين تسللوا إلى ليبيا من جنوب الصحراء ومن كل مكان في شمال إفريقيا، وحتى لا يتحول الوطن العربي شرقاً وغرباً وجنوباً إلى ساحة من الدول الفاشلة والمنهارة أو يتحول الشرق الأوسط كله إلى أرض الدول الفاشلة.

د. رضا شحاته

١٣ يونيو ٢٠١٥